

فوقه ولفظه اي يطلق النهى حقيقة اي في مدلوله من الفساد والكف وان التقى لفظ
لدليل فوقه للوجه مرجعها فالامر بمرجعها يدل على انتفاء الفساد عن طريقها
النهى عن ذلك لولا يصح طلوعها لما احتيج الى مرجعها فوقه لان اي لفظ النهى لم
ينقل حينئذ ينفي الفساد لدليل عن جميع موجب اي مقتضاه ومدلوله وقوله
من الكف والفساد بيان جمع او موجب فوقه لما سياتي علة لا يفيد الفساد
فوقه نعم النهى عن لعين الخمر هو استدراك على عموم قوله لا يفيد مطلقا حيث
افاد الفساد في النهى عن لعين فلا يصح العموم والحوار ان فساد النهى عن ذلك ليس
للهي لغرضه مجازا عن النفي لكن لما دخل النهى مجازا عرض الفساد اي افاد النهى
العارض وصفق افادة للفساد ولو كان النهى مجازا والحاصل ان النهى لذاته
لا يفيد الفساد لكن لما استعمل مجازا عن النفي في غير الشرع عرض لم الفساد
من خصوص كون النهى عن غير مشروع فان غير مشروع لا يصور وجوده شرعا و
النهى عن التحليل عبث والنهى المتعلق به ليس على حقيقة بل يتعمل مجازا
عن النفي الذي الاصل ان يتعمل فيه اخبارا عن عدم لان عدم محله شرعا كالبدن
الظاهر والبس في المثالين المذكورين والعلاقة بين النفي والنهى السلبية
بينهما في اقتضاء عدم الفعل وان كان في النهى من قبل المكلف وفي النفي لعدم
من الاصل فوقه اخبارا علم يتعمل وقوله عن عدمه اي غير المشروع فوقه فالنهى
على حاله اي بان على حاله من عدم افادة الفساد حيث لم يتعمل في النفي مجازا

وفساده

وفساده اي غير ما هو من جنس الشرع من خارج عن النهى في الاعراض في تحليل
للهي اي النهى عن لعين الصوم بل الاعراض من عن الضابطة اي ضابطة التمتع
للمناس في يحوم الاضاحي وكذا القول في قوله لا استعمال على الزيادة اي النهى عن
بيع درهم بد درهمين لا لعين البيع بل استعمال على الزيادة فوقه يفيد النهى في اي
النهى عن لوصفه وعلل الافادة بقوله لان النهى عن الشيء يستدعي اي يتلزم
امكان وجوده والا لكان النهى لغوا اي لا فائدة فيه كقولك في النهى عما لا يمكن
حصوله لا يتصور وجب بانه انما يستعمل تحصيل الامتناع الحاصل ان لو كان
تمتعنا بغير هذا المنع وليس مراد بل المعنى انه يمنع هذا المنع ولا استعماله
في ذلك فوقه فيصح صوم يوم التحريم على قوله يفيد الصحة وقوله عن نذره اي
صوم يوم النحر لا مطلقا اي عن نذره او غيره لفساده بوصف اللزوم وهو لا عرض
للذوق بخلاف الصلاة في الاوقات المكرهه فتصح مطلقا نذره ام لان
النهى عن الصلاة في الاوقات المكرهه لخارج اي غير لازم وهو التثنية بعباد
المسئلة الحاصل بغيرها ايضا كما تقدم ويصح البيع المذكور لعدم افادة
النهى عن الفساد اذا اسقطا الزيادة لا مطلقا اسقطت ام لا لفساده اي البيع
بها وان كان اي البيع يفيد بالقبض لانفسه الملك اي ملك الزيادة المحبب
كما تقدم فالفيد للاعتداد بالقبض لا البيع فهو غير مقدم فوقه فيعمل في ذلك
اي الفساد او عدمه فوقه اي يفيد عن الشيء يفيد الصحة غير لاسلوب للشرائح

